

Distr.: General  
5 November 2010  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن  
من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

يشرفني أن أحيل طيه التقييم الذي أجراه كل من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومدعيها العام بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمة حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وذلك عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤) (انظر الضميمة).

(توقيع) القاضي دنيس بايرون  
الرئيس



الضميمة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تقرير عن استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا  
(حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠)

## المحتويات

| الصفحة |  |
|--------|--|
| ٥      | مقدمة .....  |
| ٥      | أولا - أنشطة الدوائر .....   |
| ٥      | ألف - أنشطة الدوائر الابتدائية .....   |
| ٦      | ١ - الأحكام (المرفق الأول - ألف) .....   |
| ٧      | ٢ - قضايا في مرحلة صياغة الأحكام (المرفق الأول - باء) .....  |
| ٩      | ٣ - القضايا التي اكتمل فيها النظر في الأدلة وسيُستمع فيها إلى المرافعات الختامية في القريب العاجل (المرفق الأول - جيم) ..... |
| ٩      | ٤ - المحاكمات الجارية (المرفق الأول - دال) .....   |
| ١١     | ٥ - قضايا المرحلة التمهيديّة (المرفق الثاني) .....   |
| ١٢     | باء - أنشطة دائرة الاستئناف .....  |
| ١٤     | ثانيا - تدابير تنفيذ استراتيجية الإنجاز .....  |
| ١٤     | ألف - الجدول الزمني القضائي وإدارة الإجراءات .....   |
| ١٦     | باء - القضاة وإدارة شؤون الموظفين .....  |
| ١٦     | ١ - القضاة .....   |
| ١٧     | ٢ - إدارة شؤون الموظفين والميزانية .....   |
| ١٩     | جيم - عمل مكتب المدعي العام .....  |
| ١٩     | ١ - عبء العمل .....  |
| ٢٠     | ٢ - التعاون بين مكتب المدعي العام والدول الأعضاء .....   |
| ٢١     | ٣ - الملاك الوظيفي .....   |
| ٢٢     | دال - التعاون بين الدول الأعضاء والمحكمة .....   |
| ٢٢     | هاء - التواصل وبناء القدرات ومسائل إرث المحكمة .....   |
| ٢٣     | واو - المسائل المتبقية .....   |

|    |  |
|----|--|
| ٢٧ | ..... الخلاصة والتوقعات المستوفاة بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز. |
| ٢٩ | ..... المرفق الأول - ألف   |
| ٣٢ | ..... المرفق الأول - باء   |
| ٣٣ | ..... المرفق الأول - جيم   |
| ٣٤ | ..... المرفق الأول - دال   |
| ٣٥ | ..... المرفق الثاني  |
| ٣٦ | ..... المرفق الثالث  |

## مقدمة

- ١ - في عام ٢٠٠٣، وضعت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ("المحكمة") بصورة رسمية استراتيجية لتحقيق الأهداف المتمثلة في إنجاز التحقيقات بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، وجميع أنشطة محاكمات المرحلة الابتدائية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وجميع أعمالها في عام ٢٠١٠ ("استراتيجية الإنجاز")، وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣).
- ٢ - ويقدم هذا التقرير، جنبا إلى جنب مع التقارير السابقة التي قدمت إلى مجلس الأمن عملا بقراره ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، استعراضا عاما للتقدم الذي أحرزته المحكمة إلى الآن في تنفيذ استراتيجية الإنجاز التي يجري تحديثها وتطويرها باستمرار منذ عام ٢٠٠٣<sup>(١)</sup>.
- ٣ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أنجزت المحكمة العمل على مستوى المحاكمات فيما يتعلق بـ ٦٠ متهما من أصل المتهمين البالغ عددهم ٩٢ متهما. ويشمل ذلك إصدار ٤٥ حكما ابتدائيا بحق ٥٤ متهما، تضمنت تسع حالات إقرار بالذنب، وإحالتين إلى الولايات الوطنية، وسحب لائحة الاتهام، ومتهمين لقيتا حتفهما قبل أو أثناء المحاكمة. واختتمت إجراءات الاستئناف فيما يتعلق بـ ٣٣ شخصا. ولا يزال هناك عشرة هاربين مطلقي السراح.

## أولا - أنشطة الدوائر

### ألف - أنشطة الدوائر الابتدائية

- ٤ - يغطي هذا التقرير الفترة من ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠ إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وفي بداية هذه الفترة المشمولة بالتقرير، كان حجم العمل المتبقي الذي يتعين أن تنجزه المحكمة يتضمن إصدار الأحكام في ١٣ محاكمة تتعلق بـ ٢٤ متهما، و ١١ هاربا ما زالوا مطلقي السراح. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدوائر الابتدائية للمحكمة ثلاثة أحكام في قضايا يحاكم في كل منها متهم واحد<sup>(٢)</sup>. وألقي القبض على أحد

(١) انظر التقريرين المقدمين إلى الأمم المتحدة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٥٧ (٢٠٠٣) وطلب المحكمة زيادة عدد القضاة المخصصين العاملين "في أي وقت من الأوقات". وقد قدمت تقارير عن استراتيجية الإنجاز إلى رئيس مجلس الأمن في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ و ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ و ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ و ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠.

(٢) مونيكا كازي و كانيارو كيغا و نتاو و كوليليو، يرد شرح إضافي في الفقرات من ٧ إلى ٩.

الفارين<sup>(٣)</sup>. وقدم المدعي العام طلبا لإحالة قضيته إلى رواندا<sup>(٤)</sup>. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، كان لا يزال يتوقع أن تصدر أحكام في تسع قضايا جارية وفي محكمة ستبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١١<sup>(٥)</sup>. ومن المتوقع أن يصدر حكم واحد من هذه الأحكام العشرة قبل نهاية ٢٠١٠<sup>(٦)</sup>، وستصدر الأحكام المتبقية في غضون عام ٢٠١١<sup>(٧)</sup>.

٥ - وصدرت ثلاثة من الأحكام الأربعة التي توقع تقرير استراتيجية الإنجاز الأخير إصدارها خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، ومن المتوقع أن يصدر الحكم الرابع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ولا يزال التحدي الرئيسي المطروح في الأشهر المقبلة يتمثل في إنجاز القضايا التي تضم متهمين عديدين والتي وصلت إلى مرحلة صياغة الأحكام. وتلك القضايا الثلاث<sup>(٨)</sup> جميعها فقدت الموظفين المكلفين بتنسيق أحكامها أو هي في طور فقدانهم، وهي تعاني من تغيرات كبيرة في عضوية أفرقة الصياغة.

٦ - غير أن هذا التقرير يبين أن التدابير التي تتخذها المحكمة من أجل تحسين الممارسات الإدارية السابقة للمحاكمات وأثناء المحاكمات قد أسفرت، بالرغم من تلك الصعوبات، عن نتائج هامة خلال السنوات القليلة الماضية في القضايا التي يحاكم في كل منها متهم واحد، وقلصت مدد التأخير دون المساس بحقوق المتهمين<sup>(٩)</sup>. وسيستمر الاستعانة بهذه التدابير للمساعدة في إنجاز ولاية المحكمة في المستقبل القريب.

## ١ - الأحكام (المرفق الأول - ألف)

٧ - في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أصدرت الدائرة الابتدائية الأولى المؤلفة من القاضية أراي، رئيسة والقاضيين أكاي وراجونسون، حكمها الشفوي في قضية يوسف مونيكاكازي، وهو رجل أعمال محلي في مقاطعة شيانغوغو. وأدين مونيكاكازي بجرائم الإبادة الجماعية

(٣) جان أوينكيندي؛ يرد شرح إضافي في الفقرة ٢١.

(٤) قدم الطلب في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

(٥) نيزيماننا. انظر الفقرة ٢٠ أدناه.

(٦) هيتغيكيماننا. انظر الفقرة ١٣ أدناه.

(٧) غاتيه، ونيراماسوهو كو وآخرون ("بوتاري")، وندينديليمانا وآخرون ("قضية العسكريين الثانية")، وبيزيمونغو وآخرون، ونزابونيماننا، ونغريباتوير، وكاريرا وآخرون، وندهيماننا، ونيزيماننا. انظر الفقرات ١٠-١٢ و ١٤ و ١٦-١٩ أدناه.

(٨) نيراماسوهو كو وآخرون ("بوتاري")، وندينديليمانا وآخرون ("قضية العسكريين الثانية")، وبيزيمونغو وآخرون.

(٩) للاطلاع على إيضاحات إضافية، انظر الفقرات من ٣٤ إلى ٣٨.

والإبادة والقتل العمد بوصفها جرائم ضد الإنسانية، وحكم عليه بالسجن لمدة ٢٥ سنة. واستمعت الدائرة الابتدائية إلى ١١ شاهداً من شهود الإثبات و ٢٠ شاهداً من شهود النفي على مدى ١٩ يوماً من أيام المحاكمة. واستمع إلى المرافعات الختامية في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وصدر الحكم الخطي في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٠. وصدر ثلاثة عشر قراراً أثناء سير المحاكمة.

٨ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أصدرت الدائرة الابتدائية الثانية، المؤلفة من القاضية حكمت، رئيسة، والقاضيين بارك ومازانشي، حكمها الشفوي في قضية غاسبارد كانياروكيغا، وهو رجل أعمال. وأدين كانياروكيغا بجريمتي الإبادة الجماعية والإبادة بوصفهما جريمتين ضد الإنسانية، وحكم عليه بالسجن لمدة ٣٠ سنة. وُبرئ المتهم من تهمة الاشتراك في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. واستمعت الدائرة الابتدائية إلى ١١ شاهداً من شهود الإثبات و ٢٣ شاهداً من شهود النفي على مدى ٢٩ يوماً من أيام المحاكمة. واستمع إلى المرافعات الختامية في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠. وأصدرت الدائرة الابتدائية ٢٩ قراراً وأمرًا أثناء سير المحاكمة. وستقدم الأحكام الخطية في وقت قريب.

٩ - وفي ٣ آب/أغسطس ٢٠١٠، قبل شهر من التاريخ المتوقع لإصدار الحكم وفقاً للتقرير الأخير، أصدر قسم من الدائرة الابتدائية الثالثة مؤلف من القاضية خان، رئيسة، والقاضيين موثوغا وأكاي، حكماً شفويًا في قضية دومينيك نتاو كوليليايو، النائب السابق لحاكم مقاطعة غيساغارا. وأدانته الدائرة بجريمة الإبادة الجماعية وحكمت عليه بالسجن لمدة ٢٥ سنة. وُبرئ المتهم من تهمة التحريض المباشر والعلني على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. واستمعت الدائرة الابتدائية إلى ١٢ شاهداً من شهود الإثبات و ٢٣ شاهداً من شهود النفي على مدى ٣٣ يوماً من أيام المحاكمة. واستمع إلى المرافعات الختامية في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وأثناء الإجراءات السابقة للمحاكمة وإجراءات المحاكمة، أصدرت الدائرة ٣٨ قراراً وأمرًا، وصدر الحكم الخطي في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٠.

## ٢ - قضايا في مرحلة صياغة الأحكام (المرفق الأول - باء)

١٠ - بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ قضية ندينديليمانا وآخرين (قضية "العسكريين الثانية") أمام الدائرة الثانية، المؤلفة من القاضي دي سيلفا، رئيساً، والقاضيين حكمت وبارك، وأقفلت في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وتشمل المحاكمة أربعة من القادة العسكريين السابقين، هم أوغسطين ندينديليمانا، وأوغسطين بيزيمونغو، وفرانسوا زافيير - نزوونمي، وإنوسنت ساهاوتو. وفي غضون المحاكمة التي استغرقت ٣٩٣ يوماً، استمعت الدائرة إلى ما مجموعه ٢١٧ شاهداً وتلقت ٩٦٥ حِرْزاً. وكان القاضي الرئيس يعمل بصفة قاض

غير متفرغ منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ويتوقع الآن صدور الحكم في آذار/مارس ٢٠١١. ويعزى تأخر صدور الحكم لثلاثة أشهر إلى المعوقات المتعلقة بتوافر الموظفين في فريق صياغة الأحكام، بما في ذلك ترك المنسق للخدمة وعدم التمكن من تعيين بديل عنه حتى الآن. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة قراراً خطياً واحداً. واشترك قاضيان من هيئة المحكمة في نظر قضية كانياروكيغا، حيث كان أحدهما رئيساً. ويشترك القاضي الرئيس في قضية كانياروكيغا في نظر قضية هيتغكيما أيضاً.

١١ - ويواصل قسم آخر من الدائرة الثانية، مؤلف من القاضي سكولي، رئيساً، والقاضيين راماروسون وبوسا، مداولاته وصياغة الأحكام في قضية نيراماسوهوكو وآخرين (قضية "بوتاري")، التي تضم ستة متهمين، هم بولين نيراماسوهوكو وأرسين شالوم نتاهوبالي وسيلفان نسايماننا وألفونس نيزيريابو وجوزيف كانياباشي وايلسي ندايامباجي. وقد استغرقت المحاكمة أكثر من ٧٢٦ يوماً واستمعت فيها المحكمة إلى أقوال ٥٩ شاهداً من شهود الإثبات و ١٣٠ شاهداً من شهود النفي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة قراراً خطياً واحداً. وعقب صدور أمر الدائرة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، تم إيداع تقرير جديد لصديق المحكمة بشأن ادعاءات تتعلق بقيام ثلاثة شهود بالإدلاء بشهادة زور وازدراء المحكمة، ولم يتم بعد البت في هذه المسألة. وأعيد النظر في الموعد النهائي الذي حُدد لإصدار الحكم، وهو كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ ليصبح الربع الثاني من عام ٢٠١١. ويعزى هذا التغيير إلى حالة ملاك الموظفين، حيث يزداد معدل ترك الخدمة، بما في ذلك ترك منسق الأحكام للخدمة وعدم التمكن من تعيين بديل عنه، وإلى كون كل قاضٍ من القضاة الثلاثة في هيئة المحكمة يرأس محاكمة لقضية جارية أخرى (تغييراتوير، وهيتغكيما، ونزابونيماننا).

١٢ - ويواصل قسم من الدائرة الثانية، مؤلف من القاضية خان، رئيسة، والقاضيين موثوغا وشورت، صياغة الحكم في قضية بيزيمونغو وآخرين (قضية "الحكومة الثانية")، التي تضم أربعة وزراء سابقين في الحكومة المؤقتة (كاسيمير بيزيمونغو، وجوستين موغرتي، وجيروم بيكامومباكا، وبروسير موغرينزا)، التي تولت السلطة بعد اغتيال الرئيس الرواندي هاياريماننا. واستغرقت المحاكمة ٤٠٤ أيام، أدلى خلالها ١٧١ شخصاً بأقوالهم وضمت الأحرار التي جاءت في أكثر من ٨٠٠٠ صفحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة قراراً خطياً واحداً. وفي موازاة ذلك، أصدر قاضيان من قضاة الدائرة الحكم في قضية نتاوكوليليايو وواصل التحضيرات لإصدار الحكم في قضية غاتيتيه. أما القاضي الثالث فهو يعمل دون تفرغ منذ آب/أغسطس ٢٠٠٩. ولا يزال ينتظر صدور الحكم في النصف الأول من عام ٢٠١١.

١٣ - وتقوم الدائرة الثانية، المؤلفة من القاضية رماروسون، رئيسة، والقاضيين حكمت ومارانشي، بالتحضير لإصدار الحكم في قضية إلفونس هيتغكيما، وهو قائد معسكر نغوما الحربي. واستمعت الدائرة إلى ٤٠ شاهداً على مدى ٤٢ يوماً من أيام المحاكمة. وقدم الطرفان مذكرتيهما الختاميتين في ١ شباط/فبراير ٢٠١٠، واستمع إلى مرافعتيهما الختاميتين في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠. ويتوقع الآن أن يصدر الحكم في نهاية عام ٢٠١٠. والقاضي رماروسون عضو في هيئة المحكمة التي تنظر في قضية نيراماسوهوكو وآخرين، في حين أن القاضية حكمت هي القاضي الرئيس في قضية كانياروكيغا التي تضم أيضاً عضوية هيئة المحكمة التي تنظر فيها القاضي مازانشي.

### ٣ - القضايا التي اكتمل فيها النظر في الأدلة وسيُستمع فيها إلى المرافعات الختامية في القريب العاجل (المرفق الأول - جيم)

١٤ - تجري الدائرة الابتدائية الثالثة، المؤلفة من القاضية خان، رئيسة، والقاضيين موثوغا وأكاي، مداولات بشأن الحكم في قضية جان - بابتيست غاتيتيه، وهو عمدة سابق لمقاطعة مورامبي ويُدعى أنه قائد لجماعة إنترهاموي. وبدأت المحاكمة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ واختتمت في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٠. واستمعت الدائرة إلى ٢٢ شاهداً من شهود الإثبات و ٢٧ شاهداً من شهود النفي على مدى ٣٠ يوماً من أيام المحاكمة. وقدم الطرفان مرافعتيهما الختاميتين في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وجرت زيارة للمواقع في رواندا في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وسيجري الاستماع إلى المرافعات الختامية في ٨ وإذا لزم الأمر في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وتأجلت زيارة المواقع والمرافعات الختامية، التي كان من المقرر أن تجرى أصلاً في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٠، على التوالي، نظراً لأن هيئة المحكمة نفسها كانت تحضّر لإصدار الحكم في قضية نتاو كوليليايو، وكون أحد القضاة عضواً في هيئة المحكمة التي تنظر في قضية نداهيما التي بدأت في أيلول/سبتمبر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة ثمانية قرارات خطية وأمرين. ونظراً إلى المعوقات المتعلقة بتوافر الموظفين، يتوقع الآن أن يصدر الحكم في آذار/مارس ٢٠١١.

### ٤ - المحاكمات الجارية (المرفق الأول - دال)

١٥ - تعرض في الوقت الراهن على الدوائر الابتدائية ثلاث قضايا يحاكم فيها متهمون أفراد وقضية واحدة يحاكم فيها متهمون متعددون.

١٦ - ويستمتع حاليا قسم من الدائرة الابتدائية الثانية، مؤلف من القاضي سيكولي، رئيسا، والقاضية بوسا والقاضي راجونسون، إلى الأدلة الواردة في الدعوى المرفوعة ضد أوغستين نغيراباتواري، وزير التخطيط في حكومة رواندا في عام ١٩٩٤. وقد استغرقت مرافعة الادعاء ثلاث جلسات حتى الآن حيث امتدت الأولى من ٢٣ أيلول/سبتمبر إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ والثانية من ٢٥ كانون الثاني/يناير إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠ ثم الثالثة من ٢٣ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمعت الدائرة إلى الأدلة المقدمة من ثلاثة شهود وأعلنت عن اختتام مرافعة الادعاء، ثم أصدرت ١٥ قرارا وأمرًا. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أصدرت الدائرة قرارها بشأن التماس الدفاع بالحكم بالبراءة، رفضت فيه طلب الدفاع لكنها أيدت طلب الادعاء سحب ١٥ فقرة من لائحة الاتهام. ولا يزال مقررًا أن تبدأ مرافعة الدفاع في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ على أن تختتم في شباط/فبراير ٢٠١٠. ولا يزال من المنتظر صدور الحكم في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وبموازاة هذه القضية، يت رأس القاضي سيكولي أيضا هيئة المحكمة التي تنظر في قضية نيراماسوهو كو وآخرين التي يحاكم فيها متهمون متعددون، وتترأس القاضية هيئة المحكمة التي تنظر قضية نزابونيماننا وتشارك فيه هيئة المحكمة التي تنظر في قضية نيراماسوهو كو وآخرين، فيما يشارك راجونسون في هيئة المحكمة التي تنظر في قضية نزابونيماننا.

١٧ - وبدأ قسم من الدائرة الابتدائية الثالثة، مؤلف من القاضية بوسا، رئيسة، والقاضيين توزموخاميدوف وراجونسون، الاستماع إلى الأدلة الواردة في الدعوى المرفوعة ضد كاليكستي نزابونيماننا، وزير الشباب الأسبق. فقد افتتحت الدعوى يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ثم استمعت الدائرة الابتدائية حتى الآن إلى ١٩ شاهد إثبات و ٢٩ شاهد نفي على مدى أربع جلسات. ومن المقرر أن تفتتح جلسة خامسة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١. وأصدرت الدائرة الابتدائية ١٤ قرارا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن المتوقع أن يصدر حكم في هذه القضية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وبموازاة هذه القضية، تشارك القاضية بوسا في هيئة المحكمة التي تنظر في قضيتي بوتاري ونغيراباتواري، ويشارك القاضي راجونسون في هيئة المحكمة التي تنظر في قضية نغيراباتواري بينما يجلس القاضي توزموخاميدوف عضوا في هيئة المحكمة التي تنظر في قضية نداهيमानنا.

١٨ - وقد بدأ قسم من الدائرة الابتدائية الثالثة، مؤلف من القاضية أراي، رئيسة، والقاضيين توزموخاميدوف وأكاي، الاستماع إلى الأدلة الواردة في القضية المرفوعة ضد غريغوار نداهيमानنا، وهو عمدة قرية سابق. وافتتحت الدعوى يوم ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛ ثم استمعت الدائرة الابتدائية إلى ستة شهود إثبات إلى أن أرحمت القضية في ١٦ أيلول/

سبتمبر ٢٠١٠، إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وذلك لتمكين الدفاع من إجراء المزيد من التحقيقات في دفع المتهمين بعدم وجودهم في مكان الجريمة. وتتوقع الدائرة الابتدائية أن ينتهي الادعاء من الترافع في قضيته بحلول ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ويتوقع أن تصدر الأحكام في تلك القضايا في الربع الثالث من عام ٢٠١١. وأصدرت الدائرة الابتدائية ستة قرارات كتابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. أما القاضي توزموخاميدوف فهو أيضا عضو في هيئة المحكمة التي تنظر في قضية نزابونيماننا فيما يشارك القاضي أكاي في هيئة المحكمة التي تنظر في قضية غاتيه.

١٩ - وواصل قسم آخر من الدائرة الابتدائية الثالثة، مؤلف من القاضي بايرون رئيسا والقاضيين كام وجونسون، الاستماع إلى الأدلة المعروضة في قضية كاريميرا وآخرين، التي يتهم فيها إدوارد كاريميرا، وزير الداخلية الأسبق، وجوزيف نزيروورا، الرئيس الأسبق للجمعية الوطنية (البرلمان)، وماثيو نغيرومباسي، الرئيس الأسبق للحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٠، توفي القاضي جوزيف نزيروورا قبيل الانتهاء من عرض قضيته. وستظل الأدلة المستشهد بها في قضيته محفوظة في سجلات المحكمة. وبدأت الدائرة الاستماع إلى المرافعة المتعلقة بقضية ماثيو نغيرومباسي، وهو آخر المتهمين في هذه القضية، في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٠. واستمرت الجلسة الأولى حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ثم بدأت جلسة ثانية في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وستستمر إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ومن المتوقع أن يختتم ماثيو نغيرومباسي عرض قضيته في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ونظرا إلى أن الدائرة تأخذ حالته الصحية في الاعتبار، فقد كانت تعقد على مدى ثلاثة أرباع اليوم، وستواصل الانعقاد على هذا النحو ما لم تتغير تلك الظروف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت هيئة المحكمة ٦٢ قرارا وأمرا. ومن المتوقع أن يصدر الحكم في الربع الأخير من عام ٢٠١١. وبموازاة ذلك، عاجلت الدائرة المسائل التمهيدية للقضايا الثلاث التالية: نداهيمانا ونزييماننا وأوينكيندي.

## ٥ - قضايا المرحلة التمهيدية (المرفق الثاني)

٢٠ - اعتقل الدفونس نزييماننا الذي عمل سابقا معاونا لقائد مكلفا بالمخابرات والعمليات العسكرية بمدرسة ضباط الصف، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في أوغندا، ثم نقل إلى أروشا بعد ذلك بيوم واحد. وكان مثوله الأول أمام القاضية خان في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ودفع ببراءته من كل التهم الموجهة إليه الواردة في لائحة الاتهام. وشكّلت الدائرة الابتدائية بتعيين القاضي موثوغا رئيسا والقاضيين بارك وفريمير في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وعقب قرار الدائرة التمهيدية (المؤلفة من القضاة بايرون وخان وجونسون وكام)

ممنح الادعاء مهلة أخرى لتعديل لائحة الاتهام، مثل المتهم مرة أخرى أمام المحكمة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ ودفع براءته من كل التهم الموجهة إليه. وستبدأ محاكمته في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة التمهيدية والدائرة الابتدائية ١٨ قرارا.

٢١ - واعتقل جان أويكيندي، القس السابق بالكنيسة الخمسينية في منطقة نيماتا، في بلدة كزيتري المحلية التابعة لمقاطعة كيغالي الريفية، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ في أوغندا ثم نقل إلى مركز الاحتجاز التابع للمحكمة في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠. وفي ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، كان مثوله الأول أيضا أمام القاضي بايرون حيث دفع براءته من كل التهم الموجهة إليه في لائحة الاتهام. وتتألف الدائرة التمهيدية من القاضي بايرون رئيسا، والقاضيين كام وجونسون. وقد وجهت ثلاث تهم إلى أويكيندي هي: ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، والتآمر لارتكاب الإبادة الجماعية، والإبادة باعتبارها جريمة ضد الإنسانية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة التمهيدية قرارا واحدا. وكما ذكر أعلاه، قدم الادعاء طلبا لإحالة هذه الدعوى إلى رواندا.

## باء - أنشطة دائرة الاستئناف

٢٢ - في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، كانت إجراءات الاستئناف قد اختتمت فيما يتعلق بقضايا ٣٣ شخصا. ومنذ صدور التقرير السابق، أصدرت دائرة الاستئناف حكمين استئنافيين في قضيتي روكوندو وكاليمانزا. وأصدرت دائرة الاستئناف أيضا ستة قرارات بنتت فيها في طعون تمهيدية وثلاثة قرارات تتعلق بطلبات إعادة نظر لاحقة للاستئناف، و ٧٠ من الأوامر والقرارات السابقة للاستئناف.

٢٣ - ويتوقع صدور قرارين استئنافيين إضافيين في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة، ثم أربعة أحكام استئناف أخرى في غضون عام ٢٠١١، وسبعة أحكام استئناف في غضون عام ٢٠١٢، فيما يتوقع البت في دعاوى الاستئناف الخمس المتبقية بحلول نهاية عام ٢٠١٣.

٢٤ - وأكدت دائرة الاستئناف، في حكمها الصادر في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أحكام الإدانة الصادرة في حق إيمانويل روكوندو، وهو قسيس، لاثامه باقتراح جرائم الإبادة الجماعية والقتل والإبادة باعتبارها جرائم ضد الإنسانية. إلا أن الدائرة قامت بذلك بناء على مسؤوليته عن المساعدة والتحريض على هذه الجرائم لا ارتكابها بالفعل كما أثبتت الدائرة الابتدائية. وبالإضافة إلى ذلك، ألغت دائرة الاستئناف إدانة روكوندو بتهمة الإبادة الجماعية فيما يتعلق بالتسبب في إلحاق أذى عقلي حسيم. وخففت حكم السجن الصادر في حقه من ٢٥ عاما إلى ٢٣ عاما.

- ٢٥ - وفي اليوم نفسه، أكدت دائرة الاستئناف حكم الإدانة الصادر في حق كالكسيتي كاليمانزيرا، المدير السابق لديوان وزير الداخلية، لضلوعه في تقديم المساعدة والتحريض على ارتكاب الإبادة الجماعية. إلا أن دائرة الاستئناف ألغت أحكام الإدانة المتبقية الصادرة في حقه، وبناء عليه خففت حكم السجن الصادر بحقه من ٣٠ إلى ٢٥ عاما.
- ٢٦ - وتنظر دائرة الاستئناف حاليا في ست قضايا طعون في أحكام.
- ٢٧ - وفي قضية باغوسورا وآخرين، نطقت الدائرة الابتدائية بالحكم في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وأصدرته كتابيا في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وقدم كل من ثينيست باغوروسا وألويز نتاباكوز وأناتول نسينغيومفا إخطارات بالطعن. وقد اكتمل إعداد المذكرات القانونية فيما يتعلق بتلك الإخطارات في نهاية تموز/يوليه ٢٠١٠، ويجري تحضير دعاوى الاستئناف لعقد جلسة استماع.
- ٢٨ - وفي قضية رنزا هو صدر حكم الدائرة الابتدائية في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩، واختتم تقديم المذكرة القانونية بشأن استئناف هذه القضية في ٥ أيار/مايو ٢٠١٠، وتم الاستماع إلى مرافعة الاستئناف في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وتجري حاليا المداولات وصياغة الأحكام.
- ٢٩ - وصدر حكم المرحلة التمهيدية في قضية موفونبي في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٠ واستأنفه الطرفان. وقد اكتمل إعداد المذكرات القانونية بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠١٠، وتم الاستماع إلى مرافعة استئنافيهما في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وتجري حاليا المداولات وصياغة الأحكام.
- ٣٠ - ونطقت الدائرة الابتدائية بحكمها في قضية سيتاكو في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠ وأصدرته كتابيا في ١ آذار/مارس ٢٠١٠. وقدم الطرفان إخطارين بالطعن، ويجري إعداد المذكرات القانونية بشأنهما.
- ٣١ - ونطقت الدائرة الابتدائية بحكمها في قضية مونياكازي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ وأصدرته كتابيا في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٠. وقدم الطرفان إخطارين بالطعن، ويجري إعداد المذكرات القانونية بشأنهما.
- ٣٢ - ونطقت الدائرة الابتدائية بحكمها في قضية نتاوو كوليليايو في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٠ وأصدرته كتابيا في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٠. وقدم دومينيك نتاوو كوليليايو إخطاره بالطعن في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ويجري إعداد المذكرات القانونية بشأنه.

## ثانياً - تدابير تنفيذ استراتيجية الإنجاز

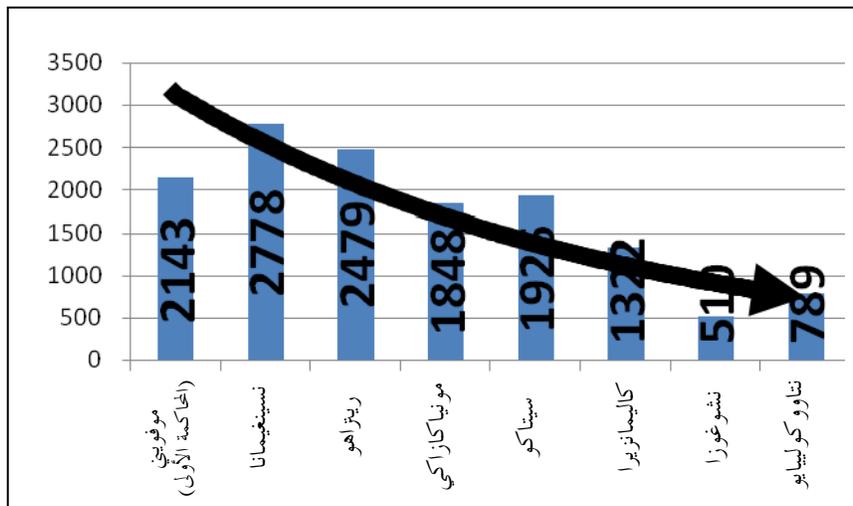
٣٣ - يكمل الفرع التالي التقارير السابقة ويلقي الضوء على العناصر الأساسية في جهود المحكمة الرامية إلى التقيّد باستراتيجية الإنجاز التي وضعتها لنفسها.

## ألف - الجدول الزمني القضائي وإدارة الإجراءات

٣٤ - يتضح مما ذكر في الفصل السابق، أن عبء العمل المتبقي لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، بما يشمل إجراء المحاكمات وإنجازها وإصدار الأحكام في ١١ قضية تخص ٢١ متهماً، قد ازداد إلى حد كبير. ولذا يتسم الاستمرار في بذل الجهود لزيادة تحسين إدارة المحاكمات في المرحلتين التمهيديّة والابتدائية وكذا عملية صياغة الأحكام، بأهمية حاسمة، وقد كللت هذه الجهود بالنجاح بالفعل.

الشكل الأول

عدد الأيام بين إحالة المتهمين وإصدار أحكام المرحلة الابتدائية (٢٠٠٧-٢٠١٠)



ملاحظة: القضايا مرتبة زمنياً وفقاً لتاريخ إحالتها - ابتداءً من أولها إلى اليسار. وقد استبعد، حسب الانطباق، عدد الأيام التي يستغرقها تقديم طلب الإحالة وفقاً للمادة ١١ مكرراً وإصدار قرار المرحلة الابتدائية/الاستئناف (حسب الحالات). وجميع القضايا المعروضة هي قضايا يحاكم فيها متهمون أفراد ودفعوا فيها ببراءتهم.

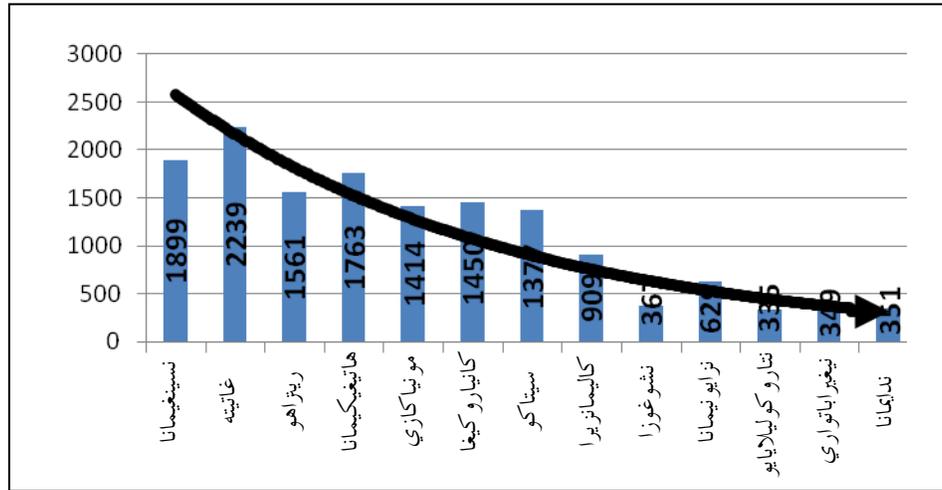
٣٥ - وكما يتضح من الشكل الأول، فقد قلّصت الفترة الفاصلة بين إحالة المتهمين وإصدار أحكام المرحلة الابتدائية تقليصاً ملحوظاً على مدى السنوات الأربع الماضية. ويعد هذا التقليص الزمني ثمرة جهود مدروسة توخّت زيادة الفعالية في تجهيز القضايا ومحاولة

التصدي في وقت مبكر للمشاكل المتوقعة، مع التقيد في الوقت ذاته بأعلى المعايير المتعلقة بحق المتهم في محاكمة عادلة. وقد شاركت جميع أقسام المحكمة في تحقيق هذا التقليل الزمني الكبير.

٣٦ - وقد أنشأ العديد من الدوائر، عن طريق منسقي المحاكمات، أفرقة إدارة مؤلفة من ممثلي الدفاع والادعاء وقسم إدارة أعمال المحكمة، وقسم دعم الشهود والضحايا، وقسم خدمات اللغات وقسم محامي الدفاع وإدارة مرافق الاحتجاز، ودوائر المحكمة. ويتم إنشاء هذه الأفرقة في بداية المرحلة الابتدائية وتتعقد اجتماعات متواترة ابتغاء العمل سويا على تنسيق السير السلس للقضايا وتيسيره، وكذا استباق حدوث المشاكل ومنعها. وما فتئت دوائر المحكمة تشجع أيضا الأطراف على إجراء الإفصاح عما لديها من معلومات في وقت مبكر ابتغاء عرض ما قد ينشأ من مشاكل على الدائرة لغرض التوسط لتسويتها في أول فرصة تسنح لذلك. وعلاوة على ذلك، تقوم الأطراف حاليا، بتوجيه من الدائرة، بإعداد جداول زمنية مسبقة لاستجواب الشهود، واستجوابهم من قبل الخصوم. وحظيت كل هذه الجهود بدعم من مكتب رئيس المحكمة. وبذل مكتب المدعي العام جهودا كبيرة لتبسيط إعداد لوائح الاتهام.

الشكل الثاني

عدد الأيام بين إحالة المتهمين وبدء المرحلة الابتدائية (٢٠٠٧-٢٠١٠)



ملاحظة: القضايا مرتبة زمنيا وفقا لتاريخ الإحالة - ابتداء بأولها إلى اليسار. وقد استبعد، حسب الانطباق، عدد الأيام التي يستغرقها تقديم طلب الإحالة وفقا للمادة ١١ مكررا وإصدار قرار المرحلة الابتدائية/الاستئناف (حسب الحالات). وجميع القضايا المعروضة هي قضايا يحاكم فيها متهمون أفراد ودفعوا فيها ببراءتهم.

٣٧ - وقد اتخذت المحكمة تدابير لتقليص فترات التأخير ابتداء من اعتقال المتهم وإلى غاية بدء محاكمته في المرحلة الابتدائية، مع كفالة التقيد في الوقت نفسه، بأعلى مستويات المحاكمة العادلة للشخص المتهم. ويوضح الشكل الثاني التخفيض الحاد في الفترة التي ما بين التوقيف وبدء المحاكمة على مدى السنوات الأربع الماضية.

٣٨ - وقد تركزت في دائرة واحدة إدارة ما تبقى من محاكمات المرحلة التمهيديّة. وتعدّد هذه الدائرة اجتماعات متواترة بين أطراف الدعوى، الرسمية منها وغير الرسمية على حد سواء، وفي الجلسات التحضيرية والتمهيدية، وذلك بموجب المادة ٧٣ مكرراً من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وتساعد تلك الاجتماعات التي يحضرها أيضاً رؤساء كل من قسم دعم الشهود والضحايا وقسم خدمات اللغات ومحامو الدفاع وقسم إدارة مرافق الاحتجاز وقسم إدارة أعمال المحكمة، على معالجة جميع المسائل التي قد تؤدي إلى إبطاء الأعمال التحضيرية التي تضطلع بها الأطراف استعداداً للمحاكمة، مثل الكشف في حينه عن مواد الادعاء أو هويات شهود الإثبات لتمكين الدفاع من بدء تحقيقاته والتركيز عليها. وتساعد هذه الاجتماعات أيضاً على تلبية الاحتياجات من الترجمة، أو معالجة أي مسائل إدارية أخرى. ويكفل الانتقال السلس من الدائرة التمهيديّة إلى الدائرة الابتدائية والفريق القانوني لكل منهما من خلال توفير الوثائق بما في ذلك تجهيز البرامجيات مسبقاً وتحديد التواريخ المقترحة للمراحل الرئيسية من المحاكمات، فضلاً عن عقد اجتماعات تسليم المهام.

## باء - القضاة وإدارة شؤون الموظفين

### ١ - القضاة

٣٩ - في الوقت الحالي، يعمل بالمحكمة ثمانية قضاة دائمون واثنا عشر قاضياً مخصصاً. وقد عاد القاضي المخصص روبرت فريمير من الجمهورية التشيكية لاستئناف مهامه في المحكمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ للنظر في محاكمة نيزيامانا. وكان قد عمل سابقاً في المحكمة في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨. وما زال القاضي الدائم دي سيلفا والقاضي المخصص شورت يعملان بنظام العمل غير المتفرغ أثناء إكمالهما مهامهما.

٤٠ - وفي الوقت الحالي، لا يوجد في أروشا سوى خمسة قضاة دائمين مقيمين بها، وذلك عقب استقالة القضاة ريدي وولنبرغ دي روكا وموس في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. ويثير هذا الوضع مشاكل تتعلق باختيار مرشحين لشغل وظائف الرئيس ونائب الرئيس وقاض رئيس لإحدى الدوائر الابتدائية متى انتهت مدة خدمة شاغلي الوظائف الحاليين ونُقل قضاة الدوائر الابتدائية الذين يشغلون حالياً هذه الوظائف إلى دائرة الاستئناف. ولذلك أعادت المحكمة تقديم طلبها السابق إلى مجلس الأمن تلتزم فيه معالجة تلك المسائل، سواء بتعيين

ثلاثة من القضاة العاملين حالياً بصفة قضاة مخصصين ليشغلوا وظائف قضاة دائمين أو بتعديل النظام الأساسي بحيث يصبح من حق القضاة المخصصين أن يشغلوا منصب الرئيس أو منصب رئيس دائرة ابتدائية.

٤١ - وبناء على طلب من المحكمة، مدد مجلس الأمن في قراره ١٩٣٢ (٢٠١٠) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠ مدة خدمة القاضيين الدائمين اللذين يعملان حالياً في دائرة الاستئناف إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أو إلى حين اكتمال القضايا التي ينظران فيها، أيهما أسبق، ومدة خدمة خمسة قضاة دائمين وتسعة قضاة مخصصين من أعضاء الدوائر الابتدائية إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ أو إلى حين اكتمال القضايا التي ينظرون فيها، أيهما أسبق. ونظراً إلى التغييرات التي طرأت على تواريخ إصدار الأحكام، طلبت المحكمة مؤخراً، بالإضافة إلى ذلك، أن يؤذن لقاض دائم وقاض مخصص لم تُمدد مدة خدمتهما، بإكمال مهامهما التي يُتوقع الآن أن تتواصل إلى غاية آذار/مارس ٢٠١١.

٤٢ - وترحب المحكمة بالاستعراض الذي تجريه الجمعية العامة حالياً لشروط وأحكام خدمة القضاة المخصصين العاملين في المحاكم المخصصة وتوصية الأمين العام بأن ينظر في تسوية شروط وأحكام الخدمة بين القضاة الدائمين والقضاة المخصصين<sup>(١٠)</sup>. ويعمل سبعة من القضاة الإثني عشر المخصصين العاملين حالياً في المحكمة على أساس التفرغ لمدة تفوق ثلاث سنوات دون انقطاع، وهو الحد الأدنى للمدة التي تخول للقضاة الدائمين الحصول على استحقاق المعاش التقاعدي. وقد عمل البعض منهم لمدة فاقت سبع سنوات. ولولا الالتزام الذي تحلى به القضاة المخصصون، لما تسنى للمحكمة تحقيق ما حققته ولوقعت حالات تأخير مكلفة. ولا يمكن إنجاز عبء العمل المتبقي في غضون الأطر الزمنية المتوقعة دون استمرار القضاة المخصصين في الخدمة. وعليه، تعيد المحكمة تأكيد دعوتها إلى الدول الأعضاء أن تعترف بتلك المساهمة من خلال النظر إيجابياً في اقتراح إعادة النظر في شروط وأحكام خدمتهم.

## ٢ - إدارة شؤون الموظفين والميزانية

٤٣ - لا تزال المحكمة تواجه عقبات بشأن استقدام الموظفين واستبقائهم وهي مبينة بالكامل في تقريرها الصادر في أيار/مايو ٢٠١٠. فهذه المشاكل الحادة المتعلقة بالتوظيف، تؤثر بوجه خاص على عمل الدوائر ومكتب المدعي العام ولها تأثير ضار على قدرة المحكمة

(١٠) تقرير الأمين العام المعنون "شروط خدمة وأحور المسؤولين بخلاف مسؤولي الأمانة العامة: أعضاء محكمة العدل الدولية والقضاء والقضاة المخصصون للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا"، ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٠، (A/65/134).

على تحقيق الأهداف التي رسمتها لنفسها وإتمام المحاكمات وإصدار الأحكام في الأطر الزمنية المتوقعة.

٤٤ - وتؤثر تلك الصعوبات بصفة خاصة على القضايا الثلاث التي يحاكم فيها متهمون متعددون، والتي بلغت مرحلة صياغة الأحكام وتشمل ١٤ متهما. فجميع الأفرقة الثلاثة التي تقدم الدعم إلى القضاة في تلك القضايا، فقدت، أو هي في سبيلها إلى أن تفقد، منسقي الأحكام العاملين لديها، بعد أن بلغت صياغة الأحكام مرحلتها النهائية. وفي اثنتين من تلك القضايا حيث حدثت تلك الثغرات قبل عدة أشهر، لم يتسنّ حتى الآن العثور على بديل مناسب من الموظفين لتولي مهام التنسيق. وفيما يتعلق بالرتبة ف-٢، لا تزال أفرقة المحكمة تواجه معدل دوران مرتفع. ذلك أن كل موظف يلتحق حديثا بالفريق، ولا سيما من يتولى وظيفة التنسيق والإشراف بوجه خاص، يكون بحاجة إلى فترة طويلة حتى يصبح ملما بالكم الهائل من الأدلة التي سبّبت فيها. ومع أن جميع الأفرقة تُبدي التزاما قويا وتعمل بصورة مكثفة، لم يتسنّ تلافي حدوث المزيد من حالات التأخير.

٤٥ - وقد أثرت التغييرات التي طرأت على الجدول الزمني القضائي وعبء العمل الإضافي الذي نشأ في غضون السنة الجارية، عقب إحالة ثلاثة متهمين إضافيين منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، على الخطة المتعلقة بتقليص عدد العاملين في المحكمة. ولا تزال هذه التطورات تشكل تحديا رئيسيا يواجهه الإدارة وتقييمها على سبيل الدقة لمستوى الموارد المطلوبة خلال السنة المقبلة. ففي تموز/يوليه ٢٠١٠، قدم الأمين العام التقديرات المنقحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١<sup>(١١)</sup> للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وهي تقديرات تأخذ في الاعتبار التطورات التي نشأت منذ الموافقة على ميزانية فترة السنتين. ومنذ أن قدم الأمين العام ذلك التقرير، حدثت تطورات أخرى، شملت حدوث حالات تأخير في إصدار الأحكام في بعض القضايا، وهو ما يشير إلى أنه حتى الموارد الإضافية المقدم بشأنها طلب رهنا بموافقة الجمعية العامة، قد لا تكفي لأن تلي بنجاح احتياجات التوظيف ذات الصلة بالمحاكمات.

٤٦ - وفي حين أن استقدام موظفين في إطار عقود مؤقتة يساعد إلى حد ما في معالجة احتياجات توظيف إضافية غير متوقعة، إلا أن تلك العقود لا تمثل بديلا ملائما لحل مسألة إدارة الملاك الوظيفي على المدى الطويل، وهو أمر ضروري لتعزيز معنويات الموظفين والحفاظ على إنتاجيتهم واستقدام أفضل المرشحين، لا سيما فيما يتصل بالرتبتين ف-٤ و ف-٥. وعلاوة على ذلك، تشكل الحاجة المطردة إلى تمديد العقود المؤقتة عبئا على

(١١) تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٠ (A/65/178).

الموظفين واستهلاكاً للطاقت التي يمكن أن تستخدم بخلاف ذلك لكفالة تحقيق الأهداف المرسومة في استراتيجية الإنجاز. ولا بد من إيجاد أساليب جديدة لاجتذاب المرشحين المؤهلين تأهيلاً جيداً واستبقائهم وذلك من خلال إضفاء المرونة على تطبيق القواعد الحالية وعرض عقود محددة المدة ذات فترة أطول عليهم إذا أُريد للمحكمة أن تظل في مركز يتيح لها إنجاز المحاكمات المتبقية على سبيل الاستعجال وأن تُصدر بشأنها أحكاماً ذات نوعية رفيعة.

## جيم - عمل مكتب المدعي العام

### ١ - عبء العمل

٤٧ - يتكافأ عمل مكتب المدعي العام مع عبء العمل الثقيل في دوائر المحكمة. فإضافة إلى مواصلة المحاكمات الجارية لخمسة متهمين في القضايا الأربع المشار إليها أعلاه في فرع التقرير المتعلق بالأنشطة في الدوائر، تواصل شعبة الادعاء التابعة لمكتب المدعي العام أيضاً التحضير للمحاكمة في قضيتي نيزيمانا وأوينكيندي الذي أُلقي عليه القبض مؤخراً (انظر الفقرة ٤٩ أدناه). وتتولى الشعبة أيضاً المسؤولية عن تحضير الإفادات لحفظ الأدلة في إطار المادة ٧١ مكرراً الجديدة فيما يتعلق بالمتهمين الهارين الهامين الثلاثة (فيليسين كابوغا وبروتاييس ميرانيا وأوغسطين بيزيماننا) المقرر محاكمتهم في أروشا. ويعتزم المدعي العام تقديم طلبات بموجب المادة ٧١ مكرراً في الربع الأخير من عام ٢٠١٠ لحفظ الأدلة فيما يتعلق بهذه القضايا. ويشمل هذا العمل التحضيري إجراء تحقيقات مكثفة وتحديد هويات الشهود وتهيئتهم وإعداد ملفات القضايا. وتشمل المسؤوليات الأخرى التي تضطلع بها شعبة الادعاء الإشراف على قسم التحقيقات، وقسم خدمات المعلومات والأدلة، وتنسيق كافة طلبات التعاون الواردة من سلطات الادعاء في الدول الأعضاء والرد على تلك الطلبات في الوقت المناسب، وتحضير القضايا لإحالتها إلى رواندا أو إلى محاكم وطنية أخرى بموجب المادة ١١ مكرراً، بوصف ذلك دعامة رئيسية في جهود المدعي العام الرامية إلى تحقيق الأهداف الواردة في استراتيجية الإنجاز.

٤٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شمل عبء القضايا الملقى على شعبة الاستئناف والاستشارات القانونية تسع قضايا تشمل ما مجموعه ١٦ استئنافاً منفصلاً. وتشمل قضايا مرحلة الاستئناف تلك قضايا كل من باغوسورا وآخرين (ثلاث قضايا استئناف مقدمة من الدفاع)، وروكوندو (ادعاء واحد واستئناف من الدفاع) و كاليمازيرا (ادعاء واحد واستئناف من الدفاع) وريزاهو (استئناف واحد من الدفاع)، وموفونبي (ادعاء واحد واستئناف من الدفاع) وسيتاكو (ادعاء واحد واستئناف من الدفاع) ومونياكازي (ادعاء واحد واستئناف من الدفاع) و نتاو كولييايو (استئناف واحد من الدفاع) ونسينغيماننا

(استئناف واحد من الادعاء لتهمة انتهاك حرمة المحكمة). وتناولت شعبة الاستئناف والاستشارات القانونية أيضا الإجراءات اللاحقة للاستئناف، بما في ذلك طلبات إعادة النظر في أربع قضايا هي: كاموهاندا وكاريرا وروتاغاندا ونييتيغكا. وأعدت الشعبة خمس مشورات قانونية. وأعدت أيضا وقدمت مذكرات لثلاثة أطراف مستئنفة (في قضايا نسينغيمانا وسيتاكو ومونياكازي) ومذكرة واحدة للمستأنف ضده (في قضية سيتاكو) وتقوم بإعداد مذكرتين إضافيتين للمستأنف ضده (في قضيتي مونياكازي و نتاوو كويليايو). وبالإضافة إلى ذلك، كانت الشعبة بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ قد عرضت ٣٧ طلبا وردًا تمهيديا أو من الفئتين معا (بما في ذلك الإجراءات اللاحقة للاستئناف) على الدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف، وتتوقع أن تقدم ١٠ طلبات وردود تمهيدية إضافية أو من الفئتين معا في الشهر المقبل. وأخيرا، قدم مدعون تابعون للشعبة مرافعات شفوية أمام دائرة الاستئناف في أربع قضايا (كاليمازيرا ورو كوندو وريزاهو وموفوني).

٤٩ - وتواصل وحدة التحقيقات التابعة لمكتب المدعي العام تقديم الدعم لأنشطة المحاكمة والاستئناف فيما يركز قسم تتبع القضايا فيها على المتهمين الممارين. ويُتوقع أن تسهم الزيادة البسيطة في الملاك الوظيفي المؤقت للوحدة في تخفيف الأعباء المتزايدة الملقاة على عاتقها. وقد ألقى القبض على أحد المتهمين الممارين، هو القس جان أوينكيندي، في أوغندا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وقضيته هي إحدى القضايا المخصصة للإحالة إلى محكمة وطنية بموجب المادة ١١ مكرراً من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة، حيث قُدم طلب لإحالة قضايا أوينكيندي ومتهمين هارين آخرين، هما كايشيما وسيكوبوايو، إلى رواندا لحاكتهم هناك.

## ٢ - التعاون بين مكتب المدعي العام والدول الأعضاء

٥٠ - تؤكد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المقدمة من سلطات الادعاء الوطنية على الأهمية المتزايدة التي توليها الدول الأعضاء لمكافحة الإفلات من العقاب. كما أن الدعم المستمر الذي تقدمه للسلطات الوطنية يعزز إرثها وهدفها الأسمى المتمثل في بناء مؤسسات القانون الدولي ودعمها من خلال مبدأ التكامل. ويعمل مكتب المدعي العام على استحداث آلية استجابة مخصصة وتنسجم بالكفاءة وتوفر الخبرة لتلبية لتلك الطلبات. وسيمثل ذلك عنصراً قيماً في إطار آلية تصريف الأعمال.

٥١ - وقد تواصل ازدياد عدد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الواردة من سلطات الادعاء الوطنية للدول الأعضاء ويُتوقع أن يستمر على هذا النحو في السنوات المقبلة. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عالج مكتب المدعي العام ٤٨ طلبا لتوفير المساعدة القانونية المتبادلة

وردت من تسع دول أعضاء تقوم بتتبع قضايا مرفوعة ضد هارين روانديين مدرجين على قائمة المطلوبين لدى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

٥٢ - وتتواصل الجهود المبذولة لتعقب الهارين العشرة المتبقين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة الجنوب الأفريقي والبلدان المجاورة. ومن شأن تكثيف الجهود وتقديم الدعم من جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وسائر المجتمع الدولي نحو تعقب الهارين وإلقاء القبض عليهم، أن يساعد المدعي العام إلى حد كبير في تحقيق الأهداف المرسومة في استراتيجية الإنجاز.

٥٣ - ولا يزال عدم تعاون كينيا فيما يتعلق بقضية المتهم الهارب فيليسين كابوغا، يشكل مصدر قلق للمدعي العام. فقد قدم هذا الأخير تقريراً مفصلاً عن تكرار انتهاك كينيا لالتزاماتها المقررة بموجب المادة ٢٨ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أحاله رئيس المحكمة إلى رئيس مجلس الأمن في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠. وعلى الرغم من البيان والتعهد بالتعاون اللذين قدمتهما كينيا في جلسة مجلس الأمن المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، فإن تعاون كينيا مع المحكمة يظل دون المستوى المطلوب بل إن السلطات الحكومية الكينية لم تردّ بعد على الطلب الذي قدمه إليها المدعي العام في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٠. يلتزم فيه عقد اجتماع معها، أتبعه برسالة تذكيرية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ولم تزود كينيا المدعي العام حتى الآن بالمعلومات ذات الصلة والمصادقية عن ادعاء رحيل فيليسين كابوغا عن كينيا وعماعسى تكون وجهته على أقرب تقدير.

٥٤ - ويواصل المدعي العام التماس أن تبذل كينيا العناية الواجبة أثناء اضطلاعها بالتزاماتها الدولية المقررة بموجب النظام الأساسي والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

### ٣ - الملاك الوظيفي

٥٥ - لا يزال الافتقار إلى ملاك وظيفي كاف يمثل أحد دواعي القلق البالغ لدى مكتب المدعي العام، ويُحتمل له أن يؤثر تأثيراً سلبياً على الوفاء بأهداف الإنجاز. فقد سجّلت حالات تأخير شملت جميع مجالات أنشطة الادعاء بما في ذلك التحضير للمحاكمات ودعم التحقيق وتعقب الهارين وإعداد ملفات القضايا بموجب المادة ١١ مكرراً بشأن إحالة القضايا والمادة ٧١ مكرراً بشأن حفظ الأدلة. وليس من شأن إلقاء القبض مؤخراً على أوينكيندي الهارب من العدالة وحالات التأخير في المواعيد الزمنية للمحاكمة سوى الإسهام في زيادة ذلك العبء. ومن المفترض أن يؤدي إيجاد حل مبكر للحاجة إلى توفير موارد كافية

وفي الوقت المناسب وإحالة القضايا إلى محاكم وطنية أن يضع جدول أعمال مكتب المدعي العام على المسار الصحيح المرسوم في استراتيجية الإنجاز.

## دال - التعاون بين الدول الأعضاء والمحكمة

٥٦ - لا تزال كفاءة التعاون مع الدول الأعضاء تشكل عنصرا أساسيا في نجاح استراتيجية الإنجاز للمحكمة. ويتعلق هذا الأمر بوجه خاص بضمان اعتقال بقية المهارين، وإمكانية إحالة بعض القضايا إلى المحاكم الوطنية، وتسليم المدانين من أجل إنفاذ الأحكام الصادرة بحقهم، ونقل الأشخاص الذين ثبتت براءتهم والذين أمروا بمدد أحكامهم.

٥٧ - ويبرز الفرع المتعلق بأعمال مكتب المدعي العام من هذا التقرير التعاون الوثيق فيما يتعلق باعتقال المهارين والتحضير لإحالات القضايا إلى المحاكم الوطنية وتقديم المساعدة إلى سلطات الادعاء الوطنية (انظر الفقرات من ٥٠ إلى ٥٢ أعلاه).

٥٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سلم مدان واحد إلى دولة عضو من أجل إنفاذ الحكم الصادر عليه. وتوفي مدانان خلال فترة قضائهما للحكم الصادر بحقهما في إحدى الدول الأعضاء.

٥٩ - ويواصل رئيس قلم المحكمة بذل كافة الجهود من أجل العثور على بلدان تستضيف الأشخاص الثلاثة الذين ثبتت براءتهم ولا يزالون في أروشا تحت حماية المحكمة، علما أن أحدهم يستفيد من الحماية منذ أزيد من أربع سنوات بعد أن أثبتت دائرة الاستئناف براءته. ويطلب على سبيل الاستعجال دعم الدول الأعضاء من أجل إيجاد حل لهذه المشكلة الملحة.

## هاء - التواصل وبناء القدرات ومسائل إرث المحكمة

٦٠ - واصلت المحكمة تحسين الوعي بأعمالها عن طريق برنامج الاتصال الذي تروم به إبراز وتعميم إنجازاتها وما تواجهه من تحديات في مرحلة الإنجاز الحرجة وتوعية سكان منطقة البحيرات الكبرى وزائري مكاتب المحكمة في رواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة بذلك.

٦١ - ولا تزال مراكز الإعلام والوثائق التابعة للمحكمة المنتشرة في أرجاء رواندا تمثل المبادرة الرئيسية في برنامج الاتصال الخاص بالمحكمة في رواندا. وتتزايد أنشطتها في إطار استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة والحفاظ على إرثها. ويستقبل المركز الرئيسي في كيغالي (مركز أوموسانزو) وحده حوالي ١٠٠ زائر في اليوم.

٦٢ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، قدمت المحكمة، في سياق الاحتفال بيوم الأمم المتحدة، الجوائز للفائزين بمسابقة في مجال كتابة المقال والرسم حول موضوع "دور

المحكمة في النهوض بالعدالة الدولية“. ونظمت المسابقة بمشاركة ٦٠ مدرسة ابتدائية وثانوية من جماعة شرق أفريقيا في سياق مشروع أوسع نطاقا لتوعية الشباب تموله ألمانيا.

٦٣ - وفي إطار التعاون بين المحكمة ومؤسسات رواندا القانونية، نظم قسم المكتبة القانونية، بدعم من قسم العلاقات الخارجية والتخطيط الاستراتيجي، حلقة عمل أخرى في مجال استخدام العاملين في المهن القانونية الروانديين للمواد القانونية على شبكة الإنترنت. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام برنامج بناء القدرات هذا بتدريب ٤٠٠ مشارك، منهم طلبة القانون، والعاملون في المهن القانونية من المحكمة العليا، والقضاة والمدعون العامون من المعهد الرواندي للممارسة والتطوير القانونيين في مجالات شملت الاطلاع على الأدبيات القانونية إلكترونيا، بما فيها المواد الإلكترونية المتاحة للبلدان النامية، وعلى الاجتهاد القضائي للمحكمة.

٦٤ - ومن المقرر أن تنظم قبل نهاية هذه السنة دورتان "لتدريب المدربين" لأجل نقابة المحامين في كيغالي ومحاضرين في موضوع منهجية البحث من جامعات مختلفة في رواندا. والهدف المنشود هو ضمان مواصلة هذا البرنامج حتى بعد أن تستكمل المحكمة أعمالها.

٦٥ - وقد وزعت المكتبة القانونية للمحكمة حوالي ٢٠٠٠ نسخة من قرصها المدمج وقرص الفيديو الرقمي الخاص بها لعام ٢٠٠٩ في رواندا وفي أماكن مختلفة من العالم. والقرصان نسختان دوريتان من الصيغة الشبكية لوثائق المحكمة الأساسية وقاعدة بيانات اجتهادها القضائي المتاحة في الموقع الشبكي: [www.ictrcaselaw.org](http://www.ictrcaselaw.org).

## واو - المسائل المتبقية

٦٦ - واصلت المحكمة عملها بشأن التوصيات الواردة في الفقرة الأخيرة من تقرير الأمين العام عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لخيارات المواقع المحتملة لوضع محفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومقر آلية (آلبي) تصريف الأعمال المتبقية لهاتين المحكمتين المؤرخ ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩. وتقوم لجنة الإرث المشكلة من ممثلي أجهزة المحكمة الثلاث بتنسيق هذا العمل.

٦٧ - وفيما يتعلق بإحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية، أحال مكتب المدعي العام في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى المدعي العام الرواندي ٢٥ من ملفات القضايا التي جرت بشأنها تحقيقات دون أن ينتج عنها تأكيد الإدانة أمام المحكمة. وستسهم هذه الإحالة في خفض مسؤوليات آلية تصريف أعمال المحكمة. أما فيما يخص الإحالات في إطار المادة ١١ مكررا، أي القضايا التي سبق بشأنها تأكيد الإدانة، فقد قدم المدعي العام طلبات بهذا الصدد بشأن

ثلاث قضايا في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وتتواصل أنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها قلم المحكمة لأجل الهيئة القضائية في رواندا. وتمول ألمانيا مشروع وصل المحكمة العليا لرواندا بالفيديو الذي سيتيح وسائل بديلة للاستماع إلى ما يقدمه الشهود من أدلة دون أن يشكل ذلك خطراً على الشهود الخاضعين للحماية. وتسعى المحكمة إلى تنفيذ المشروع قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وفضلاً عن ذلك، أجرى قسم الشهود ودعم الضحايا برنامجاً لمدة يومين شارك فيه موظفون من النظام القضائي الرواندي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وشارك فيه قضاة ورؤساء لأقسام المحاكم ومدعون عامون وموظفو حماية الشهود وموظفو دائرة السجون والشرطة القضائية. وأتيحت للمشاركين فرصة الإلمام بعمق بأفضل الممارسات والدروس المستفادة من برنامج حماية الشهود الخاص بالمحكمة. وكان ذلك هو ثالث برنامج تدريب تنظمه المحكمة، ولكنه كان الأول الذي لم يقتصر على مشاركة موظفي حماية الشهود بل شاركت فيه كذلك جهات أخرى هامة معنية بحماية الشهود. وبينما يجري تنفيذ تدابير بناء القدرات هذه، يواصل المدعي العام استكشاف خيارات إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية الأخرى.

٦٨ - وما فتئت المحكمة تنظر في سبل استعراض أوامر حماية الشهود بغية سحب الأوامر التي لم تعد لازمة أو تعديلها. وأجريت بحوث أولية تركز على أوامر حماية الشهود هذه التي ترد فيها إمكانية التعديل أو السحب، والمحكمة في صدد الاتصال بالشهود المحددين من أجل الاستفسار عن رغبتهم في التخلي عن الحماية التي يتمتعون بها. ويواصل المدعي العام في أثناء ذلك تقديم طلبات تعديل أوامر حماية الشهود في سياق المساعدة القضائية المتبادلة مع الدول الأعضاء (انظر الفقرة ٥١ أعلاه).

٦٩ - ولا يزال استعراض جميع اتفاقات المحكمة مع الدول الأعضاء والهيئات الدولية الأخرى والعقود التي تربطها بكيانات خاصة جارياً، من أجل تحديد مصيرها بعد إغلاق المحكمة. ومكتب المدعي العام بصدد إنهاء تصنيف الاتفاقات ومذكرات التفاهم المنتمية لفئة المواد السرية أو مجال حماية الشهود أو مجالات أخرى من التعاون. أما فيما يخص قلم المحكمة، فقد تم تصنيف وتحليل جميع الاتفاقات ومذكرات التفاهم من أجل تحديد ما يتعين تعديله منها لتستجيب لاحتياجات آلية تصريف الأعمال. وتبين من هذه العملية أنه سيتعين تعديل اتفاق البلد المضيف المبرم مع جمهورية تنزانيا المتحدة والاتفاق المبرم مع جمهورية تنزانيا المتحدة بشأن مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة ومذكرة التفاهم المبرمة مع رواندا بشأن تنظيم أعمال مكتب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في كيغالي، فضلاً عن ثلاثة اتفاقات بشأن إنفاذ الأحكام المبرمة مع فرنسا والسويد وإيطاليا لأجل تمكين آلية تصريف

الأعمال من أن تخلف المحكمة في مهامها. وقد صيغت النصوص المقترح استخدامها بشأن المرحلة الانتقالية وستعرض على مكتب الشؤون القانونية لإجازتها واتخاذ الإجراءات اللازمة.

٧٠ - وأتيحت فعلا لمراكز الإعلام العشرة في المحافظات، المفتوحة في أنحاء رواندا في عام ٢٠٠٩ من أجل تيسير وصول الجمهور إلى وثائق المحكمة، نسخ من بعض السجلات العامة للمحكمة. وستكون لمركز الإعلام الرئيسي في كيغالي قدرات إيداع النسخ المطبوعة من جميع السجلات العامة. غير أنه ربما كان من غير المستصوب نقل النسخ المطبوعة نظرا إلى أن نقل النسخ الإلكترونية للسجلات العامة أقل استهلاكاً للموارد، وأن تعهد السجلات الإلكترونية باستمرار أقل تكلفة، وأن اطلاع مستعملي مراكز الإعلام على السجلات الإلكترونية سيكون أكثر سهولة. وبناء على ذلك، وفي انتظار إتاحة التكاليف التقديرية فيما يتعلق بتحويل وحفظ الوثائق العامة المطبوعة، يواصل قلم المحكمة موافاة المراكز الإقليمية بالوثائق الإلكترونية.

٧١ - ولا تزال الأهداف والعمليات المتعلقة بأنشطة حفظ الوثائق التي تضطلع بها المحكمة والوارد ذكرها في تقرير تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وأيار/مايو ٢٠١٠ قائمة، ولا تزال الأنشطة الفنية تسير وفقا للجدول الزمني المقرر لها. وفيما يلي موجز للتقدم المحرز حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠:

- ترتيب أصول السجلات القضائية والتحقق منها - استكمل ترتيب أصول المحاضر والمستندات الورقية، ويجري حاليا ترتيب وثائق ملفات القضايا. وتم حتى اليوم ترتيب ما يقرب من ٤٠٠٠ ملف، أي ما يناهز ٦٥ في المائة من كافة أصول المواد الورقية. وبلغت نسبة التحقق من المحاضر المطبوعة بمقارنتها بالنسخ الإلكترونية ٧٥ في المائة من جميع أصول المحاضر، إذ تم التحقق من ٤٦ قضية (١٣٧٠٠ محضر) حتى الآن.

- رقمنة المواد السمعية - البصرية وتخزينها - استكملت في آذار/مارس ٢٠١٠ رقمنة أكثر التسجيلات السمعية - البصرية الأصلية لوقائع المحكمة عرضة للتلف؛ وتمت رقمنة جميع المواد السمعية الأصلية وفقا لمبادئ أفضل ممارسات الحفظ. ويجري تحرير التسجيلات الصوتية، إذ أنجزت أعمال التحرير المتعلقة بثلاثين قضية وجاري العمل في تحرير ست قضايا. وتم في المجموع إنتاج حوالي ٩٥٠ ساعة من المواد السمعية المحررة حتى الآن. وركبت معدات تحويل تسجيلات الفيديو في آب/أغسطس، واكتملت المرحلة النهائية للاختبار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وبدأت عملية تحويل تسجيلات الفيديو على نطاق كامل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ويتوقع

أن يفرغ من تحويل أشرطة الفيديو إلى ملفات فيديو بحلول حزيران/يونيه ٢٠١١، إذ يتوقع إنتاج ٥ ٠٠٠ ساعة من ملفات الفيديو الرقمي كل شهر.

- تجهيز السجلات الإدارية ومسحها إلكترونياً - سارت عمليات فرز السجلات الإدارية وتجهيزها ومسحها إلكترونياً وإدخال بياناتها وفقاً للجدول الزمني المقرر. وأدخلت حتى الآن ١٤ ٨٠٠ من السجلات في قاعدة بيانات الإدارة الكلية لمعلومات السجلات (TRIM). وفضلاً عن ذلك، جهز مكتب المحكمة في كيغالي بقاعدة بيانات الإدارة الكلية لمعلومات السجلات، ووضع هيكل لحفظ الوثائق يعمل على نحو كامل وفقاً لطريقة حفظ السجلات الإدارية المتبعة في مكتب أروشا.

- تجهيز سجلات مكتب المدعي العام ومسحها إلكترونياً - سار مشروع محفوظات مكتب المدعي العام المنفذ في كل من أروشا وكيغالي وفقاً للجدول الزمني المقرر. وتم حتى الآن تنظيف وتصنيف ما يزيد عن ٤ ٠٠٠ من المجلدات تضم ما يزيد عن مليون صفحة. وأدخلت ١٧ ٥٠٠ من السجلات تمثل قرابة ٦٤٠ ٠٠٠ صفحة في نظام الوثائق الإلكترونية.

- استحداث سياسة لاستبقاء سجلات المحكمة وإتاحة الاطلاع عليها وضمان أمنها - ما لبث الفريق العامل المعني بإدارة المحفوظات والسجلات على نطاق المحكمة ككل يعمل بالتعاون الوثيق مع قسم إدارة المحفوظات والسجلات من أجل وضع سياسة لاستبقاء سجلات المحكمة. وعرض الفريق العامل نتائج الدراسات الاستقصائية التي أجريت لإدارة الأعمال في جميع المكاتب الفنية التابعة للمحكمة على قسم إدارة المحفوظات والسجلات من أجل الإسهام في وضع برنامج رفيع المستوى وقائم على المهام لاستبقاء السجلات الفنية للمحكمة. ويجري حالياً حصر السجلات التي تحوزها جميع المكاتب المثلثة في الفريق العامل؛ وستمكن نتائج الحصر، عن طريق تحديد كافة مجموعات السجلات التي أنشأها أو تلقتها المحكمة أثناء ولايتها، من وضع برنامج شامل لاستبقاء السجلات الفنية للمحكمة. وأسهمت زيارة قامت بها لمدة أسبوعين، في النصف الثاني من أيلول/سبتمبر، خبيرة التنسيق في مجال المحفوظات في المحكمتين العاملة في قسم إدارة المحفوظات والسجلات، في وضع سياسات استبقاء السجلات وإتاحة الاطلاع عليها وضمان أمنها. ويسرت مهمتها إجراء مناقشات مفتوحة مع ممثلي جميع أجهزة المحكمة في مجال استبقاء السجلات وإتاحة الاطلاع عليها وضمان أمنها، مما أتاح المزيد من المعلومات لموظفي المحكمة وقضاها بشأن أدوارهم ومسؤولياتهم فيما يتعلق باستبقاء السجلات وتصنيفها. وفضلاً عن

ذلك، أتاحت المهمة الوقوف على نحو أكثر عمقا على التحديات والشواغل الخاصة فيما يتعلق بوضع سياسات ضمان أمن سجلات المحكمة وإتاحة الاطلاع عليها. ويتوقع أن يكتمل تقرير المهمة بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

### الخلاصة والتوقعات المستوفاة بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز

٧٢ - تظل المحكمة ملتزمة بإكمال ما يقع عليها حاليا من أعباء عمل تتعلق بالمحاكمات قبل نهاية عام ٢٠١١، وبإكمال النظر في دعاوى الاستئناف في عام ٢٠١٣.

٧٣ - وقد تحققت معظم التوقعات الواردة في أحدث تقرير عن استراتيجية الإنجاز للفترة المشمولة بالتقرير، غير أن حالة الملاك الوظيفي لا تزال تشكل أشد التحديات التي تواجه تنفيذ استراتيجية الإنجاز والسبب الرئيسي وراء ما يتوقع حدوثه من تأخيرات في الأشهر القادمة. فموظفو المحكمة عنصر لا غنى عنه في استراتيجية الإنجاز، ولا تزال المحكمة تعاني من معدل دوران الموظفين العالي. فالمواعيد المحددة في الاستراتيجية تحد من إمكانيات اجتذاب موظفين مؤهلين بواسطة عقود طويلة الأجل، مما يسهم بدوره في تأخير إنجاز الأعمال المتعلقة بالمحاكمات، ولا سيما صياغة الأحكام. ومن شأن اتخاذ تدابير تسهم في الحد من التأخير في إجراءات التوظيف وتوفير إمكانيات لمنح عقود أطول أجلا للموظفين الرئيسيين من أجل خفض معدل ترك الخدمة أن يسهم في التصدي لهذه الحالة. وستريح هذه التدابير الموظفين من عبء تجديد عقود مؤقتة قصيرة الأجل باستمرار وستتيح لهم التركيز على أعمالهم الفنية.

٧٤ - وخلال الأشهر الستة المقبلة، تتوقع المحكمة أن تصدر الأحكام بشأن ثلاث قضايا تشمل عدة متهمين وقضيتين تتعلق كل منهما لمتهم واحد على مستوى الدائرة الابتدائية وقضيتين في مرحلة الاستئناف. وسيزيد عبء العمل من جراء الطلبات المقدمة بموجب المادة ١١ مكررا، وطلبات جلسات الاستماع بشأن حفظ الأدلة المقدمة بموجب المادة ٧١ مكررا، وإجراءات إهانة المحكمة المحتملة.

٧٥ - وبالإضافة إلى الأعمال القضائية، سيجري التركيز خلال الأشهر الستة المقبلة على كفاءة إجراء اعتقالات أخرى لمن تبقى من الهاربين وتعميق المساعدة القضائية المتبادلة مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتحقيقات والمحاكمات بشأن الجرائم المتصلة بالإبادة الجماعية في رواندا. وقد انقضى ما يزيد عن ١٦ عاما منذ ارتكاب الجرائم الشنيعة التي أُدين بارتكابها عدة أشخاص لا يزالون طلقاء. ولا يمكن الحيلولة دون استمرار الإفلات من العقاب إلا بالتعاون الوثيق بين جميع الدول الأعضاء.

٧٦ - وستترك المحكمة إرثا فريدا من نوعه يسهم في تطور القانون الجنائي الدولي ومكافحة إفلات مرتكبي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية من العقاب. ولكن على غرار أي محكمة أخرى وطنية أو دولية، ستقيم إنجازات المحكمة في نهاية الأمر ليس فقط بنوعية محاكماتها وأحكامها، بل أيضا بكفاءة إدارتها القضائية. وستظل المحاكم الدولية ذات أهمية حاسمة في مكافحة الإفلات من العقاب في المستقبل، وستواصل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا العمل بتفان على مستويي النوعية والإدارة معا، مستوفية في نفس الوقت ولايتها لكي تظل تحظى بثقة الضحايا والمجتمع الدولي قاطبة.

## المرفق الأول - ألف

## الأحكام الصادرة حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠: ٤٥ حكماً بشأن ٥٤ متهما

| رقم القضية | الاسم              | اللقب السابق                              | تاريخ المتول أول مرة        | الابتدائية | السدائرة الحكم                     |
|------------|--------------------|---|-----------------------------|------------|------------------------------------|
| ١          | ج. ب. أكيسو        | عمدة قرية تابا                            | ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦           | الأولى     | ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨                |
| ٢          | ج. كامباندا        | رئيس الوزراء                              | ١ أيار/مايو ١٩٩٨            | الأولى     | ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (إقرار بالذنب) |
| ٣          | أ. سيروشاغو        | رجل أعمال، قائد إترهاموي                  | ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨  | الأولى     | ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ (إقرار بالذنب)  |
| ٤          | ك. كايشيما         | حاكم مقاطعة كيبويه                        | ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦           | الثانية    | ٢١ أيار/مايو ١٩٩٩ (ضم الدعوى)      |
|            | أ. روزنداندا       | رجل أعمال                                 | ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦  |            |                                    |
| ٥          | غ. روتاغاندا       | رجل أعمال، النائب الثاني لرئيس الإترهاموي | ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦           | الأولى     | ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩          |
| ٦          | أ. موزيما          | رجل أعمال                                 | ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ | الأولى     | ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠         |
| ٧          | غ. روغيو           | صحافي في محطة RTML للإذاعة والتلفزيون     | ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧  | الأولى     | ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (إقرار بالذنب) |
| ٨          | ي. باغليشيما       | عمدة قرية ماينزا                          | ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩          | الأولى     | ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١                |
| ٩          | غ. نتاكروتيماانا   | طبيب                                      | ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦   | الأولى     | ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (ضم الدعوى)    |
|            | إ. نتاكروتيماانا   | قس  | ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠           |            |                                    |
| ١٠         | ل. سيمانزا         | عمدة قرية بيكومبي                         | ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨         | الثالثة    | ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣                  |
| ١١         | إ. نيتيغيككا       | وزير الإعلام                              | ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩         | الأولى     | ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣                  |
| ١٢         | ج. كاجيليجيلي      | عمدة قرية موكينغو                         | ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩         | الثانية    | ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣          |
| ١٣         | ف. ناهيماانا       | مدير محطة RTLM للإذاعة والتلفزيون         | ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧         | الأولى     | "قضية وسائل الإعلام" (ضم الدعوى)   |
|            | ه. نغيزه           | رئيس تحرير صحيفة كانغورا                  | ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ |            | ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣          |
|            | ج. - ب. باراياغوزا | مدير في وزارة الخارجية                    | ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨         |            |                                    |
| ١٤         | ج. كاموهاندا       | وزير الثقافة والتعليم                     | ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠           | الثانية    | ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤         |
| ١٥         | أ. نتاغورورا       | وزير النقل                                | ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧         | الثالثة    | "قضية سيانغوغو" (ضم الدعوى)        |
|            | إ. باغامبيكي       | حاكم مقاطعة سيانغوغو                      | ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩         |            | ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤                |

| رقم القضية | الاسم           | اللقب السابق                                | تاريخ المثول أول مرة        | السدائرة الابتدائية | الحكم   |
|------------|-----------------|---|-----------------------------|---------------------|---|
|            | س. إيمانيشيموي  | ملازم في القوات المسلحة الرواندية           | ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ |                     |   |
| ١٦         | س. غاكومبيتسي   | عمدة قرية روزومو                            | ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١        | الثالثة             | ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤  |
| ١٧         | إ. ندينداباهيزي | وزير المالية                                | ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١  | الأولى              | ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤  |
| ١٨         | ف. روتاغانيرا   | عضو مجلس مدينة مويوغا                       | ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢           | الثالثة             | ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ (إقرار بالذنب)                                  |
| ١٩         | م. موهمانا      | عضو مجلس مدينة غيشييتا                      | ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ | الثالثة             | ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥   |
| ٢٠         | أ. سيمبا        | مقدم في القوات المسلحة الرواندية            | ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢           | الأولى              | ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥  |
| ٢١         | ب. بيزينغيانا   | عمدة قرية غيكورو                            | ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢           | الثانية             | ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (إقرار بالذنب)                                |
| ٢٢         | ج. سيروغيندو    | المدير التقني لمحطة RTLM للإذاعة والتلفزيون | ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥        | الأولى              | ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (إقرار بالذنب)                               |
| ٢٣         | ج. ميامبارا     | عمدة قرية روكارا                            | ٨ آب/أغسطس ٢٠٠١             | الأولى              | ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦  |
| ٢٤         | ت. موفونبي      | قائد مدرسة ضباط الصف                        | ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠  | الثانية             | ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦  |
| ٢٥         | أ. رواماكوبا    | وزير التعليم                                | ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩          | الثالثة             | ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦  |
| ٢٦         | أ. سيرومبا      | كاهن، بلدة كيفومو                           | ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢          | الثالثة             | ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦  |
| ٢٧         | ج. نزابريندا    | منظم أنشطة الشباب                           | ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢           | الثانية             | ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (إقرار بالذنب)                                |
| ٢٨         | ج. روغامبارارا  | عمدة قرية بيكومبي                           | ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣            | الثانية             | ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (إقرار بالذنب)                        |
| ٢٩         | ج أ أ           | شاهد أمام المحكمة في إجراءات القضية         | ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧            | الثالثة             | ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (انتهاك حرمة المحكمة)                   |
| ٣٠         | ف. كاريرا       | حاكم مقاطعة كيغالي                          | ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١  | الأولى              | ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧   |
| ٣١         | س. نشاميهغو     | نائب المدعي العام لمقاطعة كيانغوغو          | ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١        | الثالثة             | ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨  |
| ٣٢         | س. بيكيندي      | موسيقي                                      | ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢          | الثالثة             | ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨   |
| ٣٣         | ب. زيغيرانيزازو | رجل أعمال                                   | ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١  | الثالثة             | ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨  |
| ٣٤         | ت. باغوسورا     | مدير الديوان في وزارة الدفاع                | ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧         | الأولى              | ”قضية العسكريين الأولى“ (ضم الدعوى)<br>١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ |

| رقم القضية | الاسم              | اللقب السابق   | تاريخ المثل أول مرة         | السدائرة الابتدائية الحكم                 |
|------------|--------------------|--|-----------------------------|---|
|            | ج. كابيلنجي        | عميد في القوات المسلحة الرواندية                     | ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٨         |   |
|            | أ. نتاباكوزي       | قائد كتيبة في القوات المسلحة الرواندية               | ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧  |   |
|            | أ. نسينغيومفا      | مقدم في القوات المسلحة الرواندية                     | ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧         |   |
| ٣٥         | إ. روكوندو         | قسيس   | ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١        | ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩                       |
| ٣٦         | س. كاليمازيرا      | مدير ديوان وزارة الداخلية                            | ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ | ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩                      |
| ٣٧         | ل. نشوغوزا         | محقق في شؤون الدفاع سابقا (قضية انتهاك حرمة المحكمة) | ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨         | ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩                         |
| ٣٨         | ت. ريتاهو          | حاكمة مقاطعة كيغالي                                  | ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ | ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩                        |
| ٣٩         | م. باغاراغازا      | المدير العام للمكتب الحكومي للرقابة على صناعة الشاي  | ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥            | ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (إقرار بالذنب) |
| ٤٠         | هـ. نسينغيमानا     | عميد كلية يسوع الملك                                 | ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢         | ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩               |
| ٤١         | ت. موفونبي         | قائد مؤقت لمعسكر مدرسة ضباط الصف (إعادة المحاكمة)    | ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠  | ١١ شباط/فبراير ٢٠١٠                       |
| ٤٢         | ي. سيتاكو          | مقدم   | ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ | ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠                       |
| ٤٣         | ي. مونياكازي       | قائد إنترهاموي                                       | ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤           | ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠                      |
| ٤٤         | د. ناناووكوليليايو | نائب حاكم مقاطعة بوتاري                              | ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨        | ٣ آب/أغسطس ٢٠١٠                           |
| ٤٥         | ج. كانياروكيغا     | رجل أعمال  | ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤          | ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠                |

## المرفق الأول – باء

## القضايا التي ينتظر صدور الحكم فيها: ٤ قضايا تخص ١٥ متهما

| رقم القضية | الاسم             | اللقب السابق                           | تاريخ المتول أول مرة        | البتدائية الحكم | البتدائية   |
|------------|-------------------|--|-----------------------------|-----------------|---|
| ٤٦         | ي. هاتيغكيماانا   | ملازم أول، قائد معسكر نغوما في بوتاري  | ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣         | الثانية         | بدأت المحاكمة في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. وأكملت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وستقدم المرافعات الختامية في نيسان/أبريل ٢٠١٠. ومن المتوقع أن يصدر الحكم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.               |
| ٤٧         | ك. بيزيمونغو      | وزير الصحة                             | ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩         | الثانية         | ”قضية بيزيمونغو وآخرين“ (ضم الدعاوى)  |
|            | ج. موعينزي        | وزير التجارة                           | ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩            |                 | بدأت المحاكمة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. واكتملت الأدلة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وقدمت المرافعات الختامية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ومن المتوقع صدور الحكم في النصف الأول من عام ٢٠١١. |
|            | ج. بيكامومباكا    | وزير الخارجية                          | ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩            |                 |   |
|            | ب. موعيرانيزا     | وزير الخدمة المدنية                    | ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩            |                 |   |
| ٤٨         | ب. نيراماسوهوكو   | وزير شؤون الأسرة والمرأة               | ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧         | الثانية         | ”قضية بوتاري“ (ضم الدعاوى)  |
|            | أ. س. نتاهوبالي   | قائد إنترهاموي                         | ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧  |                 | بدأت المحاكمة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١. واكتملت الأدلة في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وقدمت المرافعات الختامية في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ومن المتوقع صدور الحكم في الربع الثاني من عام ٢٠١١.              |
|            | س. نسايماننا      | حاكم مقاطعة بوتاري                     | ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧  |                 |   |
|            | أ. نتيزيريابو     | حاكم مقاطعة بوتاري                     | ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨            |                 |   |
|            | ج. كانياباشي      | عمدة قرية نغوما                        | ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ |                 |   |
|            | ي. ندايامباجي     | عمدة قرية موغانزا                      | ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ |                 |   |
| ٤٩         | أ. ندينديليماننا  | رئيس أركان الدرك                       | ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠         | الثانية         | ”قضية العسكريين الثانية“ (ضم الدعاوى).  |
|            | ف. إكس. نزوونيميه | قائد كتيبة في القوات المسلحة الرواندية | ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠           |                 | بدأت المحاكمة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وانتهت في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وقدمت المرافعات الختامية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ومن المتوقع صدور الحكم في آذار/مارس ٢٠١١.                               |
|            | إ. ساغاهوتو       | القائد الثاني لكتيبة استطلاع           | ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ |                 |   |
|            | أ. بيزيمونغو      | رئيس أركان القوات المسلحة الرواندية    | ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٢            |                 |   |

## المرفق الأول - جيم

## القضية الوحيدة التي أُجرت المحاكمة فيها ولكن لم تُقدم بعد المرافعات الختامية المتعلقة بها

| رقم القضية الاسم | اللقب السابق     | تاريخ المتول أول مرة            | الدائرة الابتدائية الحكم   |
|------------------|------------------|---------------------------------|--|
| ٥٠ ج.ب. غاتيته   | عمدة قرية مورامي | ٢٠ أيلول/سبتمبر الثالثة<br>٢٠٠٢ | بدأت المحاكمة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ومن المتوقع إكمالها في آذار/مارس ٢٠١٠. وستُقدم المرافعات الختامية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ويتوقع صدور الحكم في آذار/مارس ٢٠١١. |

## المرفق الأول - دال

## المحاكمات الجارية: ٤ قضايا تخص ٥ متهمين

| رقم القضية الاسم | اللقب أو المنصب السابقين | تاريخ المتول أول مرة  | السدائرة الابتدائية الحكم   |
|------------------|--------------------------|---|---|
| ٥١               | ي. كاريميرا              | وزير الداخلية، ونائب رئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية          | ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ الثالثة<br>"قضية كاريميرا وآخرين" (ضم الدعاوى).<br>بدأت المحاكمة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وبدأت من جديد في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وقد توفي المتهم الثالث فيها وهو ج. نزيروبريرا يوم ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ وبذلك أُلغيت الدعوى المرفوعة ضده. ومن المتوقع إكمالها في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ويتوقع صدور الحكم في الربع الأخير من عام ٢٠١١. |
| ٥٢               | أ. نغيراباتواري          | المدير العام لوزارة الخارجية ورئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية | ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩<br>بدأت المحاكمة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩. ومن المتوقع إكمالها في شباط/فبراير ٢٠١١. ويتوقع صدور الحكم في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.   |
| ٥٣               | ك. نزابونيمانا           | وزير شؤون الشباب في الحكومة المؤقتة   | ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨؛<br>المتول مجددا لأول مرة في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩<br>بدأت المحاكمة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ومن المتوقع إكمالها في آذار/مارس ٢٠١١. ويتوقع صدور الحكم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.   |
| ٥٤               | غ. نداهيमानا             | عمدة قرية كيفومو  | ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ الثالثة<br>بدأت المحاكمة في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ومن المتوقع إكمالها في شباط/فبراير ٢٠١١. ويتوقع صدور الحكم في الربع الثالث في عام ٢٠١١.   |

## المرفق الثاني

## في انتظار المحاكمة: متهمان في قضيتين

| الاسم       | اللقب السابق               | تاريخ المثول أول مرة   | الدائرة الابتدائية   | التاريخ المتوقع لبدء المحاكمة  |
|-------------|----------------------------|--|----------------------|--------------------------------|
| إ. نيزيمانا | معاون قائد مدرسة ضباط الصف | ١٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٩؛ مشول آخر لأول مرة: ٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٠ | الثالثة              | ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١     |
| ج. أونكيندي | قس، نياماتا                | ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠  | تقرر فيما بعد وطنية. | تقرر فيما بعد. سيحال إلى ولاية |

## المرفق الثالث

### ١٠ هاربين

أوغستين بيزمانا

فيليسيان كابوغا

فولجونس كاييشيما

بروتائيس مبيرانيا

برنار مونياغيشاري

فينياس مونياروغاراما

ألويس نديمباتي

لاديسلاس نتاغانزوا

شارل ريانديكايو

شارل سيكوبوايو